

ملف الأسبوع

المستشار القانوني وعضو اتحاد المحامين العرب أكد في حوار لـ «الأنباء» أنه من الصعب تجريم التلاعبات

د. رواش: أزمة جرائم التداول في البورصة تكمن في ضعف ثقافة المتداول



المستشار القانوني د. اشرف رواش



د. اشرف رواش يتحدثان للزميل محمود فاروق (سالم الشمري)

أكد المستشار القانوني وعضو اتحاد المحامين العرب د. اشرف رواش أن ظاهرة التلاعبات التي يشهدها سوق الكويت للأوراق المالية في ظل الأطر الرقابية الموضوعية والتعليمات والتشريعات المنظمة للتداول في السوق من الصعب تجريمها من الناحية القانونية، وذلك رغم النصوص التي افردتها المشرع الكويتي والتي تجرم التداول الوهمي، حيث يرجع ذلك إلى آلية نظام التداول الجديد الذي يعمل حالياً بالسوق والذي تنقصه بعض الجوانب الفنية التي بدورها تغلق جميع الثغرات الموجودة بالتداول اليومي.

وقال د. رواش في حوار خاص لـ «الأنباء» إن المشرع الكويتي اهتم بتنظيم هيئة أسواق المال بعناية فائقة الأمر الذي نتج عنه عدم وجود أي قصور تشريعي في القانون وبالتالي فإن ظاهرة التلاعبات الحالية التي يواجهها المتداولون مع التداولات اليومية في السوق تكمن في ثقافة المتداول الذي ما زال يعتمد على ما يريده الغير من شائعات مغلوطة حول معلومات تتعلق بسهم أو آخر دون اعتماده على التحليل الفني للأسهم أو ميزاتاتها السنوية بل اقتصر المساهم على معرفته بالسهم عن طريق الشائعات والأخبار المغلوطة فقط دون النظر إلى عواقب تلك النظرة غير الصحيحة للسهم.

وشدد د. رواش على ضرورة الابتعاد عن الاسهم التي تشوبها رغبة أو أي شبهات وعدم شرائها حتى لا يقع المتداول في «فخ الخسائر»، منوهاً على ضرورة التركيز على الاسهم ذات السعة الجيدة والميزات الثقلية وصاحبة الأرباح التشغيلية، وفيما يلي نص الحوار كالتالي:

نصح بضرورة الابتعاد

عن الأسهم التي

تشوبها رغبة حتى

لا يقع المتداول في

«فخ الخسائر»



جميع الدعاوى

القضائية التي تمت

للمطالبة بحقوق

صغار المساهمين

من السماسرة غير

الشرعيين «خاسرة»

لأن القانون لا يحمي

«المغفلين»

بداية نود بأن نتعرف على اوجه القصور الموجودة حالياً في السوق ونتج عنها ظاهرة التلاعبات في التداول؟

● لقد وضع المشرع الكويتي أقصى قدراته القانونية للخروج بقانون هيئة أسواق المال الذي اهتم وعنى بتنظيمه عناية فائقة نتج عنها عدم وجود أي قصور تشريعي في القانون، الأمر الذي يوضح أن ظاهرة التلاعبات التي خرجت علينا رغم الأطر القانونية والرقابية الموضوعية إلا أنها تكمن في ضعف ثقافة المساهم بالكية التداول واعتماده على الأخبار والشائعات المغلوطة فقط دون النظر إلى عواقب ذلك التوجه الذي اضاع ثروات الملايين لدى كبار تجار السوق والجميع يعلم ذلك، ويجب ان الفت الانتباه الى ان عدم تحديتي واستنادي الى مواد القانون أثناء لقائنا بآتي بهدف مخاطبة جميع شرائح المجتمع بلغة بسيطة لا تتخللها المفردات القانونية وأرقام مصاد القانون كما تعود البعض.

وهناك احد الامثلة المتعلقة بالتداول الوهمي

ومنها على سبيل المثال ان هناك مساهمين عندما يأخذون قرار بيع أو شراء لأسهم معينة فانهم يلجأون الى سماسرة غير مرخص لهم لمزاولة تلك المهنة لمعرفة ما اذا كان السهم سيصعد أو سيشهد هبوطاً إلا ان

اغلب السماسرة يبيعون معلومات مغلوطة لأغراض تتعلق بصفتهم الخاصة أو بهوامير السوق وبالتالي يقع في فخ صغار المتداولين الذين يتكبدون خسائر بالمالين قد تكون خلال جلسة تداول واحدة، وهو

4 نصائح قانونية لمساهمي الشركات المدرجة

كشف المستشار القانوني د. اشرف رواش عن 4 نصائح قانونية لمساهمي الشركات المدرجة ولصغار المتداولين وهي كالتالي:

- 1 - ضرورة الحفاظ على الحضور في الجمعيات العمومية وحسن اختيار مجالس ادارات الشركات والابتعاد عن دائرة الاقارب والاصدقاء والمعارف.
- 2 - ان يكون مجلس ادارة الشركة المنتخب ذا سمعة جيدة وخبرة تقنية بادارة الشركة وله القدرة على التنفيذ والخروج من اي مأزق قد طرأ على الشركة.
- 3 - ضرورة الالتزام بقراءة ميزانية الشركة قبل الحضور الى الجمعيات العمومية وعدم الاحراج خلال انعقاد العمومية للاستفسار عن اي بنود غير واضحة في بنود الميزانية وعدم الاكتفاء بقول كلمة «موافقة» على بنود جدول الاعمال لتنتهي العمومية خلال اقل من 10 دقائق، كما يحدث الان.
- 4 - ضرورة التوعية والتثقيف بمواد قانون هيئة أسواق المال التي وضعها المشرع الكويتي لحماية صغار وكبار المتداولين بالسوق والعمل على تطبيقها.

الامر الذي حدث كثيراً خلال الفترة الماضية، ويأتي هؤلاء المساهمون الصغار للمطالبة بحقهم من السماسرة عبر دعاوى قانونية الى ان ينتهي بهم المطاف الى ما دون شيء كون ان القانون لا يحمي «المغفلين»، وبناء عليه

انصح العديد من صغار المتداولين بضرورة الاعتماد الكلي على ميزانية اي شركة والنظر اليها من جميع النواحي الفنية لتحديد ما اذا كانت شركة تشغيلية او همة يجري على سهمها تحركات غير حقيقية للايقاع في مصيدة الخسارة، كذلك ضرورة ان يتفهم المتداولون جميع الاندوات القانونية التي وضعها المشرع القانوني لحماية مسن التلاعبات ليتفادي اي خسائر قد تصيبه خلال التداولات اليومية.

وما دور هيئة أسواق المال في مواجهة الشائعات والمعلومات المغلوطة التي يتم ترويجها بين المتداولين؟

● لاشك ان الشائعات تلعب دورا كبيرا في التأثير على

أسعار الأسهم خاصة أسهم الشركات القيادية التي تلعب دورا محوريا بالسوق حالياً، فدور الهيئة يكمن في رقابتها على جميع الاخبار التي يتم تداولها اعلاميا عبر جميع وسائل الاعلام فضلا عن العقوبات التي افردتها المشرع الكويتي بالقانون تجاه الشائعات والأخبار غير صحيحة التي تستهدف رفع قيمة سهم معين، الا انه يجب على المساهم الابتعاد عن تلك الاسهم التي تشوبها الريبة والشبهات وعدم شرائها حتى لا يقع المتداول في فخ ويتكبد خسائر ضخمة. وهنا يجب التنوية على ضرورة التركيز على الاسهم ذات السمعة الجيدة والميزات الثقلية والشركات صاحبة الأرباح التشغيلية وعدم النظر الى اسهم الشركات التي لا تتوافر لديها اي نوع من أنواع الامان في التداول.

حدثنا عن آساليب خديعة المساهمين التي تقوم بها بعض مجالس ادارات الشركات للتايل على مساهمها؟

● هناك العديد من الأساليب الخديعة المساهمين ولكن أشهرها تقع خلال عمليات تقييم الأصول للشركات المدرجة، حيث تتم اضافة فروقات اعاد التقييم الي الارباح الشركة المبرجة امام مساهمها خاصة خلال الجمعيات العمومية انها حققت ارباحا غير مسبوقة الا انها في الواقع ارباح «وهمة» على الرغم من مشروعيها من الناحية القانونية حيث لم يجرمها القانون الا انها في الحقيقة تعتبر اداة من الاحتياطي، فالعديد من الشركات تستخدم طرقاً متنووعة هذه العمليات التقييم خاصة مع التطور في العمليات المحاسبية التي يصعب اكتشافها، لذا يجب اصحاب مجالس ادارات الشركات عن تلك العمليات لمساهمها حتى لا يتخذ المساهمون بتلك الامور غير المشروعة.

هل دور هيئة أسواق المال أصبح رقابيا على الشركات المتداولة فقط؟

● بالطبع لا.. فيجب ألا تكون أي جهة رقابية يحد دورها في ذلك الاتجاه بينما يجب أن يكون دورها تثقيفياً وتوعوياً للمساهم حتى يتمكن من معرفة وتحديد الاسهم الصالحة من الطالحة فضلا عن تثقيفه بمواد قانون هيئة أسواق المال حتى يستطيع ان يدرك الحماية التي وفرها له القانون في حالات البلاغ عن حالات التلاعب وما شبه ذلك من مواد خاصة ان العديد من المساهمين ليست لديهم اي دراية بها حتى الان.

حدثنا عن آساليب خديعة المساهمين التي تقوم بها بعض مجالس ادارات الشركات للتايل على مساهمها؟

● هناك العديد من الأساليب الخديعة المساهمين ولكن أشهرها تقع خلال عمليات تقييم الأصول للشركات المدرجة، حيث تتم اضافة فروقات اعاد التقييم الي الارباح الشركة المبرجة امام مساهمها خاصة خلال الجمعيات العمومية انها حققت ارباحا غير مسبوقة الا انها في الواقع ارباح «وهمة» على الرغم من مشروعيها من الناحية القانونية حيث لم يجرمها القانون الا انها في الحقيقة تعتبر اداة من الاحتياطي، فالعديد من الشركات تستخدم طرقاً متنووعة هذه العمليات التقييم خاصة مع التطور في العمليات المحاسبية التي يصعب اكتشافها، لذا يجب اصحاب مجالس ادارات الشركات عن تلك العمليات لمساهمها حتى لا يتخذ المساهمون بتلك الامور غير المشروعة.

● محمود فاروق

التلاعبات في بورصة الكويت.. عرض مستمر

شهدت الفترة الأخيرة زيادة ملحوظة على مستوى التلاعبات في سوق الكويت للأوراق المالية، لتؤكد ان ثمة خلايا يحتاج الى تكثيف الجهود من قبل الجهات الرقابية لمعالجته.

ولعل العرض الوهمي الذي تلقته شركة الصقوة القابضة لبيع 37٪ من حصتها في شراكة دائنة الصفاة الغذائية والتي شغلت جميع المتابعين للشأن البورصوي سواء جهات رقابية أو متعاملون بالسوق طيلة الأيام الماضية، أكد من جديد على ان هناك ممارسات خاطئة تحدث في السوق رغم قيام هيئة أسواق المال بإحكام قبضتها على السوق، وكذلك قيام إدارة السوق من خلال إدارة الرقابية التي لاتزال تمارس مهامها داخل مرفق البورصة، الأمر الذي يثير التساؤل: كيف تحدث التلاعبات حتى الآن بأشكال وصور متعددة؟

والسؤال المهم في هذا السياق: كيف تنق الاطراف التي تتعامل بالبورصة مع



فهد الشريعان



يحيى كمشاد



فيصل صرخوه

مرحلة اكتشاف آليات الرقابة الجديدة التي ينطوي عليها نظام التداول الجديد، الأمر الذي يتطلب بذل الجهد من جميع الأطراف المعنية سواء كانت جهات رقابية أو شركات استثمارية تدير محافظ أو أفراد متداولين للتعرف أكثر على هذه الآليات. وأكد من أهم طرق الحد من التلاعب في البورصة هو تشديد الرقابة على المتداولين، لافتا الى ان القوانين المعمول بها تضمن الحد من الممارسات الخاطئة، وان الجهات المعنية تطبق القانون على الجميع متى ما وجدت حالات تلاعب

الأخبار التي يتم نشرها على موقع السوق الإلكتروني، خاصة ان المتعاملين علموا بصفحة دائنة الصفاة من خلال اعلان تم نشره على الموقع؟

في هذا التحقيق تلقى الضوء على بعض صور التلاعب التي تحدث في البورصة الكويتية، وكذلك سبل الحد منها، وفيما يلي التفاصيل:

في البداية قال الرئيس التنفيذي بالوكالة لشركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) فيصل صرخوه اننا في

من خلال نيابة هيئة أسواق المال. ودعا صرخوه المتداولين إلى عدم الانسياق وراء الأسهم التي تشهد تداولات غير اعتيادية الا بعد التأكد من الاسباب الفعلية، مؤكدا ضرورة رفع درجة الثقافة والوعي الاستثماري لدى المتداولين.

أما المدير العام لشركة الاقتصاد للوساطة المالية فهد الشريعان فقال ان نظام التداول المعمول به في أي سوق مالي لا بد ان يمنع التلاعبات، وأنه في حال حدوث تلاعبات فإن ذلك يدل على وجود مثالب في هذا النظام. وأكد الشريعان ان النظام الخاص بالتداول هو الذي يحمي المتداولين من طرق وأساليب التلاعب وان دور الجهات الرقابية هو تشديد الرقابة على المتداولين، لافتا الى ان القوانين المعمول بها تضمن الحد من الممارسات الخاطئة، وان الجهات المعنية تطبق القانون على الجميع متى ما وجدت حالات تلاعب

عند مستويات أقل. وأوضح المصدر ان من صور التلاعب استغلال معلومات خاصة ببعض الشركات حول صفقات استحواذ أو تخارج أو فوز ب عقود والاستفادة منها قبل الإفصاح عنها للكافة وعبر الموقع الرسمي للبورصة، الأمر الذي دفع هيئة أسواق المال إلى توجيه قرارات تأديب لـ 12 شركة خالفت قانون الإفصاح ولم تلتزم بمواد القانون رقم 7 لسنة 2010، وذلك للحد من المخالفات التي ارتكبتها هذه الشركات.

من جانبه قال مدير إدارة الأصول في شركة شرق للاستثمار يحيى كمشاد إن عملية التلاعب في التداولات تتم عبر فتح بعض شركات استثمار محافظ مالية لدى شركات استثمارية أخرى للتداول على أسهمها والعمل على تصعيد أسعار العديد من أسهم الشركات التابعة والمزيلة لها، علما أنها لا توجد لديها أي مقومات للعمل، حيث تتحايل على القانون الذي يمنعها من التداول على أسهمها عبر فتح محافظ استثمارية لدى شركات أخرى تتولى إدارتها.

وأكد كمشاد ان عملية الحد من التلاعبات التي أصبحت ظاهرة في السوق خلال الونة الأخيرة يكمن في تشديد الرقابة على العديد من المحافظ وتتبع تداولاتها بما يحد من التلاعب على العديد من الأسهم، خاصة أن لدى المستثمرين وشركات الاستثمار، وبالتالي على الجهات الرقابية التي تعلم تمامها بهذه الخروقات ان تقوم باستصدار قرار يحد من عمل هذه المحافظ.

من جانب آخر، قال الخبير في أسواق المال عبدالرحمن المخيزيم إن هناك العديد من طرق التلاعب في التداولات اليومية لسوق الكويت للأوراق المالية من أبرزها

صرخوه: يجب

رفع درجة تثقيف

المتداولين للحد

من الممارسات

الخاطئة

الشريعان: نظام

التداول الآلي

هو الذي يحمي

المستثمرين

كمشاد: تشديد

الرقابة على

المحافظ المعروفة

وتتبع تداولاتها

سينيهان تلاعبات

التداول

المخيزيم: تطوير

النظم الرقابية في

السوق سيحد من

التلاعبات اليومية

عمليات تصعيد أسعار بعض الأسهم التي تلجأ إليها شركات الاستثمار بهدف تحقيق مكاسب قياسية أثناء التداول أو تحقيق أرباح غير محققة نتيجة ارتفاع أسعار الأسهم التابعة لهذه المحافظ فيتم تحقيق أرباح غير حقيقية للشركة الأم عبر تصعيد العديد من أسهمها التابعة وهو ما يظهر جليا في العديد من الجاميع الاستثمارية التي لديها شركات تابعة لا تمتلك أي أصول أو لا يتعدى رأسمالها 5 ملايين دينار وبيات أسعارها تعادل أسعار بنوك وشركات كبرى.

وأضاف انه للحد من تلك العمليات غير المشروعة يجب وضع نظم رقابية متطورة في سيستم التداول المعمول به حاليا يصعب اختراقها أو استغلال ثغراتها لتنفيذ عمليات التصعيد بحيث انه في حالة حدوث عمليات تصعيد للسهم بشكل غير طبيعي يتم إيقافه فوراً من قبل النظام حتى يتسنى للمعالمين التأكد من ماهية الأسباب الحقيقية وراء الصعود المفاجئ للسهم وهو المعمول به في العديد من الأسواق الأجنبية التي لا تتعدى التلاعبات بها 4٪ مقارنة بالأسواق الأخرى نظرا لما تقوم به من عمليات تطوير مستمرة لأجهزتها الرقابية وذلك بهدف الحد من أي تلاعب قد يحدث.

وشدد المخيزيم على ضرورة وجود لجان للتفتيش المستمر على محافظ شركات الاستثمار كل ثلاثة أشهر وليس كل عام، فضلا عن وضع العديد من التعليمات الصارمة لمديري المحافظ ورؤساء الشركات المدرجة تتعلق بالعقوبات التي سيتم إيقاعها على من يقوم بتلك التلاعبات بالسوق كونها اداة تخريب لأموال صغار المساهمين.

● شريف حمدي
● محمود فاروق

